



PRO JUSTICE
مع العدالة



13 اللواء جيه محمود CRIMINAL



يعتبر اللواء وجيه محمود من أقدم المتهمين بارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق الشعب السوري، وذلك منذ ثمانينات القرن المنصرم، حيث كان من ضمن المشاركين في مجزرة حماه عام 1982 والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من القتلى من أبناء المدينة، وكان حينها برتبة ملازم أول في ملاك اللواء 47 دبابات الذي اجتاح المدينة مع سرايا الدفاع والحرس الجمهوري.

ومنذ ذلك الحين؛ تدرج اللواء وجيه محمود حتى تم تعيينه قائداً للفرقة «18» دبابات في مدينة حمص لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية، حيث أوكلت إليه مهمة نشر عناصر فرقته وآلياتهم الثقيلة في مدينة حمص في نيسان 2011.

ونظراً لرصيده الإجرامي السابق؛ فقد كُلف اللواء وجيه (بصفته قائداً للفرقة 18) باقتحام المدينة مرة أخرى بتاريخ 2011/7/31 بعد حصارها لشهر كامل، وأسفرت العمليات العسكرية آنذاك عن مقتل حوالي 95 مدني وإصابة عدد كبير من أهالي المدينة.

ثم شاركت دبابات الفرقة 18 بعد ذلك في معارك حي بابا عمرو بحمص، حيث يعتبر اللواء وجيه محمود مسؤولاً مباشراً عن عمليات القتل والتفجير التي نفذتها الفرقة، وهو أحد المسؤولين عن مقتل الصحفية الأمريكية ماري كولفين والمصور الصحفي الفرنسي ريمي أوшлиك في تموز 2016، حيث تحدثت الدعوى الرسمية رقم «01423-cv-1:16 Case» بتاريخ 2016/7/9، عن دور الفرقة 18 دبابات في ارتكاب الجريمة، وذلك في الفقرتين 33 و34 من الدعوى.

ووفقاً لشهاد نشرها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» Human Rights Watch الصادر بتاريخ 2011/12/15 تحت عنوان «بأي طريقة! مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، فقد أكد عسكري منشق عن النظام مشاركة اللواء 134 والفرقة 18 في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بتليسة في مطلع أيار 2011، حيث أجرى عناصر الفرقتين مدهمات يومية معتقلين أي شخص يزيد عمره عن الرابعة عشر، وذلك بالتزامن مع قيامهم بأعمال نهب وحرق للمحلات التجارية.

كما قامت الفرقة 18 دبابات بنشر الحواجز العسكرية في مدينة حمص وأريافها وارتكبت المئات من المجازر بحق المدنيين، بتوجيهات مباشرة من اللواء وجيه الذي أمر ضباطه وعناصره باستخدام الأسلحة الثقيلة في قصف مواقع أهلة بالسكان.

وإزدادت وحشية وجيه محمود لدى ترؤسه للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حماه أواخر عام 2011 وحتى عام 2012 حيث كان ينسق أعماله الإجرامية مع العميد سهيل الحسن واللواء جمال يونس، وعُرف بسياسة زرع المتفجرات في المناطق الثائرة بمدينة حماه وإلصاق ذلك بالمعارضة.

ويعتبر المسؤول الأول عن جميع أعمال القتل والمجازر التي ارتكبت في محافظة حماه خلال فترة عمله فيها، ومنها مجزرة القبير بريف حماه الغربي، ومجزرة مشاع الأربعين بمدينة حماه، وحرق كامل قرية

التمانعة بسهل الغاب في ريف حماه الغربي وقتل العشرات من أهلها وتشريد الباقي منهم. كما يعتبر اللواء المحمود مسؤولاً مباشراً عن ارتكاب مجازر أخرى، أبرزها مجزرة مدينة صوران بتاريخ 2012/5/25، عندما كان رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية، حيث أصدر أوامر اللواء 33 باقتحام المدينة بمدرعاته ودباباته، وإطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد كبير من أهل المدينة.

كما ارتكبت قوات الفرقة 18 تحت إمرة اللواء وجيه محمود في حي مقبرة باب النصر بمدينة حمص في 2011/6/5، حيث حدث احتكاك بين مشيخي جنازتين، وبين عناصر من الفرقة 18 في إحدى الحواجز بالمدينة، فأصدر اللواء محمود أوامر لعناصر الحاجز بفتح النار بشكل كثيف على المشيعين مما أدى إلى مقتل 30 مدنياً.

وارتكبت القوات نفسها مجزرة أخرى في حي كرم الزيتون بمدينة حمص بتاريخ 2011/12/4، راح ضحيتها 25 شهيداً أثناء اقتحام الفرقة الحي وقصفه بالدبابات.

ومن المجازر التي شاركت قوات اللواء وجيه المحمود بارتكابها مع الفوج 555 التابع للفرقة الرابعة؛ مجزرة حي مشاع الأربعين بمدينة حماه بتاريخ 2012/4/24.

ونتيجة لسجله الإجرامي في حماه وحمص؛ فإن اللواء وجيه محمود يخضع لعقوبات الاتحاد الأوروبي منذ تشرين الثاني 2011، كما يخضع للعقوبات البريطانية التي قضت بتجميد أرصده.



PRO JUSTICE
مع العدالة

www.pro-justice.org

www.pro-justice.org

#لا_شرعية_للجنة